الحدث

انتهى مؤتمر بغداد الذي عُقد أمس السبت بحضور إقليمي ودولي رفيع، إلى إطلاق ما يبدو مساراً جديداً لتهدئة التوترات في المنطقة، خصوصاً بين السعودية وإيران، وذلك بالتوازي مع لقاءات لافتة عُقدت على هامش المؤتمر، أكدت كلها أهمية هذا اللقاء في التأسيس لمرحلة جديدة

مؤتمر بغداد

منطلق لتخفيف التوتر الإقليمي

بغداد ـ **محمد علي، براء الشمري**

شكّل الحضور الرفيع الذي شهده مؤتمر بغداد أمس السبت، بتواجد رؤساء وزعماء دول إقليمية ودولية، والكلمات التي ألقيت خلاله، إضافة إلى اللقاءات التي جرت على هامشه، فرصة مهمة لتخفيف التوترات بين دول المنطقة، وإطلاق مسار للتعاون والشراكة، مع استغلال العراق العلاقة الجيدة للحكومة الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي بجميع الأطراف. وإضافة إلى نجاح بغداد في جمع طهران والرياض على طاولة واحدة، مع تأكيدها استمرار اللقاءات بين الطرفين للتوصل إلى نتائج إيجابية، كان لافتاً أيضاً اللقاء الذي جمع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لأول مرة منذ المصالحة الخليجية، إضافة إلى لقاء الأمير مع نائب رئيس دولة الإمارات، حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد، وما تخلله من تأكيد إماراتي على أهمية العلاقات بين الطرفين.

وجمع «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة»، أبرز الدول الإقليمية، وهي إلى جانب العراق، كل من الكويت والسعودية والأردن وإيران وتركيا، إلى جانب قطر، ومصر، والإمارات، وفرنسا. وحضرت فرنسا برئيسها إيمانويل ماكرون، كما حضر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني عبدالله الثاني، ورئيس الوزراء الكويتي صباح خالد الحمد الصباح، ونائب رئيس دولة الإمارات رئيس الوزراء محمد بن راشد آل مكتوم، فيما تمثلت باقي الدول على مستوى وزراء الخارجية.

وأبرز البيان الختامي للمؤتمر أهمية التوافقات التي تم التوصل إليها لإطلاق مسار جديد يخفف على الأقل من التوترات في المنطقة، إذ أشار إلى أن المشاركين «أقروا بأن المنطقة تواجه تحديات مشتركة تقتضي تعامل دول الإقليم معها على أساس التعاون المشترك والمصالح المتبادلة ووفقاً لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية». وذكر البيان أن «المشاركين رحبوا بالجهود الدبلوماسية العراقية الحثيثة للوصول إلى أرضية من المشتركات مع المحيطين الإقليمي والدولي في سبيل تعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية وتبني الحوار البناء وترسيخ التفاهمات على أساس المصالح المشتركة، وأن احتضان بغداد لهذا المؤتمر دليل واضح على اعتماد العراق سياسة التوازن والتعاون الإيجابي في علاقاته الخارجية». وجدد المشاركون دعمهم لجهود الحكومة العراقية في تعزيز مؤسسات الدولة وفقاً لآليات الدستورية، وإجراء الانتخابات النيابية الممثلة للشعب العراقي ودعم جهود العراق في طلب الرقابة الدولية لضمان نزاهة وشفافية عملية الاقتراع المرتقبة. كما أثنى المشاركون على جهود العراق وتضحياته الكبيرة في حربه على الإرهاب بمساعدة التحالف الدولي والإصدقاء لتحقيق الانتصار، ورحبوا بتطور قدرات العراق العسكرية والأمنية بالشكل الذي يسهم في تكريس وتعزيز الأمن في المنطقة، مجددين رفضهم لكل أنواع وأشكال الإرهاب والفكر المتطرف. وثمن المجتمعون جهود الحكومة العراقية في إطار تحقيق الاصلاح الاقتصادي بالشكل الذي يؤمن توجيه رسائل إيجابية تقضي بتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات ويعود بالنفع على الجميع.

وفي مؤتمر صحافي ختامي لوزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، في ختام المؤتمر، أكد أن «المؤتمر سيخفف الضغوط والتوتر بين دول المنطقة»، معلناً أنه تم الاتفاق «أن يكون هناك استمرارية لهذا الحدث بمعنى قمة بغداد ثانية وثالثة». ولفت إلى أن العراق لعب دور الوسيط بين دول مختلفة في المنطقة وحصلت لقاءات جانبية بين الدول وهذا الاجتماع سيؤدي للقاءات أخرى وأماكن أخرى». وشدد على أن «اللقاءات السعودية الإيرانية مستمرة وبدأت من بغداد وما فهمنا من الطرفين أن للأثنين رغبة واسعة في التوصل لنتائج إيجابية»، متحدثا عن أن «بعض الصراعات الداخلية في العراق لها أبعاد إقليمية».

وأوضح أن «كل كلمات مهمة خلال المؤتمر الذي افتتحه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بتأكيده «رفض العراق استخدام أراضيه كساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية، وأن يكون العراق منطلقاً للاعتداء على جيرانه». ولفت إلى أنه طلب «من المجتمع الدولي دعم الانتخابات المبكرة في العراق، وقد تلقينا دعماً دولياً لإجرائها»، مشدداً على أنه «لا عودة للمسارات غير الديمقراطية».

أما ماكرون، فأكد في كلمته، أن «مؤتمر بغداد يدل على وجود رغبة لتعزيز التفاهم والعلاقات»، معلناً أن «باريس وبغداد تواصلان التنسيق المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، ونحن ملتزمون بدعم القوات العراقية». وبشأن الانتخابات العراقية، أكد أن «منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي سيراقبان الانتخابات لضمان نزاهتها وشفافيتها»، مشيراً إلى أن «إجراء الانتخابات في موعدها المحدد نصر للعراق».

من جهته، ثمّن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد، الجهود التي بُذلت خلال السنوات الماضية لإرساء الأمن والاستقرار في العراق، ومواصلة بناء مؤسسات الدولة وتكريس استقلال العراق وترسيخ سيادته الوطنية. ولفت إلى أن «منطقتنا تمر بتحديات وأزمات معروفة لكم، وبعض بؤر التوتر فيها تشكل تهديداً ليس فقط لشعوب المنطقة بل أيضا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يستدعي معالجة جذور القضايا التي أفضت لبروز هذه الأزمات المتتالية». وأكد أن «وحدة العراق وطناً وشعباً، وتعزيز مؤسسات الدولة الشرعية بما في ذلك وحدة السلاح الشرعي في ظل سيادة الدولة، هي من أهم الخطوات في هذا الاتجاه». ولفت إلى أن «العراق مؤهل للقيام بدور فاعل في إرساء الأمن والسلم في المنطقة، ومن هذا المنطلق فإننا نحرص على دعمه لاستعادة دوره ومكانته التي يستحقها على المستويين الإقليمي والدولي، كما نؤمن أن أمن العراق واستقراره هو من أمن واستقرار بقية دول المنطقة». وأكد مواصلة دعم الشعب العراقي ومساندته في تحقيق تطلعاته في السلام والأمان والتنمية. أما رئيس الوزراء الكويتي صباح خالد الحمد الصباح فقال في كلمة له إن العراق أحد الركائز الأمنية والاقتصادية في المنطقة، وعلى الرغم من الأوضاع الصعبة والتحديات الأمنية الكبيرة إلا أنه استطاع وبإرادة شعبه تجاوزها، مؤكداً ضرورة ترسيخ مقومات سيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وشدد على أن بلاده عازمة على مواصلة دعم العراق، مشيداً بوفاء العراق بالتزاماته المتعلقة بقرارات مجلس الأمن في ما يتعلق بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية.

من جهته، أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في كلمته، أن بلاده تتطلع لتعزيز التعاون مع العراق على مختلف الأصعدة، معلناً أن الرياض مستمرة بدعم بغداد بما فيها مشاريع الربط الكهربائي ومشروع إعادة اعمار المدن العراقية. واعتبر أن المنطقة واستقرارها يستلزمان عراقاً آمناً مستقراً مرتبطاً بعمقه العربي وجواره الإسلامي، معلناً دعم بلاده تضافر الجهود الدولية لدعم العراق ومكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله والتنسيق مع العراق في هذا الإطار.

وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان، دعا في كلمته إلى عدم تدخل الدول الأجنبية في شؤون المنطقة التي لن تستتب إلا بالثقة المتبادلة، معتبراً التدخل الأجنبي في الترتيبات الأمنية بالمنطقة غير بناء، مجدداً تأكيده أهمية خروج القوات العسكرية والأجنبية من المنطقة، وأن بلاده «تنتهج سياسة تعتمد على تنمية العلاقات مع الإقليم وجيرانها»، ومرحباً بدور العراق في إشاعة لغة الحوار. وأضاف «الجمهورية الإسلامية تدعم وحدة واستقلال العراق ورفع مكانته الإقليمية والدولية، وتعلن استعدادها لدعم ذلك». وهاجم الولايات المتحدة قائلاً إنها لا تجلب الخير والسلام إلى المنطقة.

أما وزير الخارجية التركي مولود جاوويش أوغلو فأكد في كلمته أنه إذا لم يكن العراق مستقراً فالمنطقة لن تتمكن من تحقيق الاستقرار، معلناً مواصلة تقديم الدعم إلى العراق لتحقيق الاستقرار. وشدد على أن بلاده «لن تقبل بوجود حزب العمال الكردستاني في العراق، ونحن نقدم مساعدة للعراق في محاربة هذا التنظيم الإرهابي». فيما أعرب العاهل الأردني عبد الله الثاني عن دعمه للعراق وضرورة مساعدته، معتبراً أن دعم العراق من الأولويات. بدوره دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى أن يكون مؤتمر بغداد الحالي مرحلة لتدشين مرحلة جديدة في العراق، مثنياً على خطوات الحكومة العراقية الأخيرة في مواجهة التحديات الاقتصادية بالبلاد.

وبرز على هامش المؤتمر لقاءات مهمة بين المشاركين، كان أبرزها اللقاء الثنائي بين الرئيس المصري وأمير قطر. وسبق ذلك لقاء بين السيسي والأمير تميم والرئيس العراقي برهم صالح، كما التقى أمير قطر بحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد الذي كتب على «تويتر»: «الأمير تميم شقيق وصديق.. والشعب القطري قرابة وصهر.. والمصير الخليجي واحد.. كان وسيبقى». كما التقى الشيخ تميم، الكاظمي، إضافة إلى ماكرون وبحث معهما التعاون وأبرز القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

حضور رفيع في المؤتمر (فرانس برس)

أقر المشاركون بوجود تحديات مشتركة تقتضي التعاون المشترك

لقاءات لافتة جمع أحدها أمير قطر بالرئيس المصري

صعود إقليمي للعراق

أشار أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حسان العيداني إلى أن قدرة الحكومة العراقية على جمع قادة وزعماء وممثلين لدول مهمة في العاصمة بغداد، يمثل نجاحا لها وهي في آخر شهر ونصف من ولايتها. واوضح في حديث لـ «العربي الجديد» أن مؤتمر بغداد الإقليمي يُعدّ الحدث الأهم عراقياً منذ عقود، وأن أمام بغداد فرصة كبيرة قد لا تتكرر لاستعادة دورها الإقليمي، من خلال تطوير العلاقة مع الدول العربية والمجاورة.

فرنسا تتمسك بدورها

ذكر مستشار في قصر الإليزيه، لوكالة «فرانس برس»، أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يريد أن يثبت قدرة بلاده على الاحتفاظ بدور في المنطقة ومواصلة مكافحة الإرهاب. وأضاف أنها تدعم جهود العراق «في تحقيق استقرار الشرق الاوسط». وقال: «كما في منطقة الساحل (الافريقي)، يتعلق الامر بمحيطنا وبامننا الوطني. فرنسا عازمة على مواصلة القتال في العراق وخارجه لتفادي عودة لا تزال ممكنة لتنظيم داعش».

للحديث تتمة...

مقومات للصمود في درعا

عيسى سميسم

خرجت، يوم الخميس الماضي، أولى قوافل التهجير من درعا باتجاه الشمال السوري، أي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وذلك بعد أحداث عنيفة شهدتها المحافظة في الشهرين الأخيرين، إثر فرض قوات النظام حصاراً على درعا البلد، بهدف سحب السلاح الفردي من العناصر السابقين للمعارضة وتهجير المطلوبين.

ووسط رفض المعارضة تسليم السلاح والتهجير، وإصرار النظام ومن ورائه إيران على ذلك، عقدت العديد من جولات التفاوض برعاية الروس، كان مصير جميعها الفشل بسبب لجوء النظام، وتحديداً الفرقة الرابعة التي تسيطر إيران على قرارها، إلى نقض الاتفاق، سواء بالقصف أو محاولات الاقتحام والتقدم المتكررة.

كل مقترحات الحل، من دون التهجير وتسليم السلاح، رفضتها الفرقة الرابعة، أي إيران، لكنها وافقت على طلب بعض الأهالي الخروج مع حافلة التهجير التي أقلّت بعض المطلوبين إلى الشمال السوري. ومن هنا يتبلور الهدف الاستراتيجي الأبرز لإيران من درعا، والجنوب عموماً: تجريد المنطقة من أي سلاح يمكن أن يشكل تهديداً، وتنظيفها من العناصر المعارضة وعائلاتهم، بهدف إجراء تغيير ديمغرافي.

ويمكن لإيران تحقيق هذا الأمر بغاية السهولة وبالطريقة ذاتها التي أجرت فيها تغييراً ديمغرافياً في محافظة دير الزور، من خلال تهجير مقاتلي المعارضة مع عوائلهم، وكل المعارضين المدنيين الذين لا أمل في إجبارهم على القبول بعودة النظام للسيطرة على المحافظة، ثم العمل على تجنيد الشبان في المليشيات التي يدعمها الحرس الثوري الإيراني، والعمل على نشر الثقافة والعقيدة التي تناسب سياستها.

ليس مستحيلاً على المعارضة مواجهة مخطط إيران في الجنوب السوري، على الرغم من صعوبة ذلك، إلا أن أولى مقومات مواجهة هذا المخطط هي الصمود والرفض القاطع للتهجير وتسليم السلاح، وتوعية الأهالي بخطر هذا الخيار على مستقبل عودتهم إلى بيوتهم. كما تمتلك المعارضة الكثير من نقاط القوة للمواجهة، أولها، وحدة القرار والصف التي لا تزال حاضرة بين أقطاب ثلاثة، هي لجان التفاوض المركزية والفرعية، والمقاتلين السابقين في المعارضة الذين لا يزالون يحتفظون بسلاحهم، والأهالي. وثانيها حفاظ المعارضة المسلحة على قدرتها على المواجهة، وتوضّح ذلك جلياً قبل شهر عندما شنت الفرقة الرابعة مع مليشيات إيران هجوماً كلفها خسارة الكثير من النقاط التي كانت تحتلها لصالح المعارضة. ويبقى للمعارضة أن تزيد من قدرتها على الصمود بفتح طرق دعمها جغرافياً وسياسياً، وهذه نقطة ضعفها حالياً.

خاص

انتقادات غربية جديدة لمصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أجرى عدد من السفارات الغربية في القاهرة خلال الأيام القليلة الماضية اتصالات جديدة بوزارة الخارجية، لحث مصر على اتخاذ خطوات جادة لفتح المجال العام وحلحلة القضايا العالقة في ملف حقوق الإنسان. وأكدت أن هذه العقبات ستظل تعرقل التطور المرجو لأبعد مدى في العلاقات بين مصر والعواصم الغربية وواشنطن، على الرغم من التعاون الوثيق في العديد من الملفات والاعتداد المتزايد على الرئيس عبد الفتاح السيسي في المنطقة، وفقاً للرؤية الجديدة التي تحملها الإدارة الحالية للبيت الأبيض لمصر، كوسيط مهم في عملية السلام ولاعب أساسي في شؤون المنطقة. وقدّمت واشنطن والقاهرة بعض دول الخليج التي كانت تحاول انتزاع هذا الدور في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد» إن السبب الرئيس لعودة هذه الانتقادات هي صدور قرار جديد منذ أسبوع بتجديد حبس الناشط والمبادرة المصرية لحقوق الشخصية، الطالب في جامعة بولونيا الإيطالية، الباحث باتريك جورج زكي، الذي ألقي القبض عليه لدى عودته إلى مصر مطلع فبراير/ شباط الماضي، ويواجه باتريك اتهامات باستخدام صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك» في التحريض على قلب نظام الحكم والتظاهر وتدمير السلم العام، وغيرها من الاتهامات المماثلة التي باتت توجه للنشطاء والباحثين باستخدام صفحاتهم الشخصية أو حتى صفحات منسوبة لهم كذباً، بهدف ملاحقتهم وتخويف دوائرهم السياسية والبحثية، ولطالما طالبت الدول الأوروبية ومنظمات حقوقية محلية وعالمية بالإفراج عن باتريك، كما نظمت تظاهرات عدة في إيطاليا تضامناً معه، ودعا بعض النواب إلى منحه الجنسية الإيطالية، على خلفية تورط النظام المصري، الذي يحاكمه، أيضاً في قتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني في فبراير عام 2016.

وأضافت المصادر أن تجديد حبس باتريك بعد أسبوعين تقريباً من اتصال وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو بنظيره المصري سامح شكري، ودعوته إلى تكثيف الجهود للإفراج عنه وترحيله إلى إيطاليا، اعتبر استفزازاً لروما. لكن من الجانب المصري يبدو الأمر وكأنه استعداد لاستقبال السفير الإيطالي الجديد بالقاهرة ميشيل كواروني، المتوقع في الأوساط المصرية أن يبدأ نشاطاً أكبر من سلفه جيانباولو كانتيني في القضايا الحقوقية، نظراً لما يُعرف عنه من علاقة وثيقة بدوائر سياسية واجتماعية إيطالية عدة، ولسجله الحافل على مستوى المنظمة القارية في ملفات تعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

وذكرت المصادر أن مصر تتعامل مع باتريك كورقة مساومة في سياق علاقة الشد والجذب مع الإيطاليين، وترى أن الإفراج عنه في ظل دعوة قوى إيطالية عدة لقطع العلاقات الاقتصادية ووقف التعاون العسكري والاستعداد للمحاكمة الغيابية للمتهمين بقتل ريجيني، سيزيد الضغط على مصر، لا العكس، وسيُظهرها في صورة النظام الذي يستجيب للضغوط بسهولة.

أما الدافع الثاني لعودة هذه الاتصالات فهو غموض مصير قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني 173 لسنة 2011 التي شهدت الشهر الماضي مستجدات إيجابية عدة، منها استدعاء عدد من الحقوقيين الممنوعين من السفر ومن التصرف في أموالهم منذ نحو خمس سنوات إلى التحقيق وصرفهم دون كفالة أو حبس، وعلى الرغم من توجيه نفس الاتهامات القديمة لهم، كما ذكرتها التحريات الأمنية والاستخباراتية لدى فتح القضية في عام 2016، تتوجه التوقعات الحقوقية والقانونية إلى إصدار مجموعة جديدة من القرارات بألا وجه لإقامة الدعاوى الجنائية ضد هؤلاء الحقوقيين، أو على الأقل تخفيف التدابير الموقعة على بعضهم.

وبحسب المصادر، فإن السفارات كانت تتوقع إغلاق القضية نهائياً في الشهر الحالي، لكن ما حدث أنه تم استدعاء عدد من الحقوقيين الممنوعين من السفر وغير الممنوعين مرة أخرى إلى التحقيقات. وهو ما أثار تساؤلات حول نوايا السلطة في استمرار هذه الإجراءات التي تطرح احتمالات مختلفة، خصوصاً مع رغبة النظام في تحسين صورته ورغبة السيسي في زيارة واشنطن واحتمالية حضوره اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. مع العلم أن مصر تلقت تحذيرات في إبريل/ نيسان الماضي بعد إخراج عدد كبير من المنظمات غير الناشطة من القضية، وتمحور التحذير حول أن هذا التصرف يعبر عن محاولة مصرية للالتفاف على المطالبات الغربية بإسكاتها، بالإضافة إلى تصوّر محلي غير صائب مفاده بأن مثل هذه القرارات ستكون كافية لإعادة ضخ المساعدات الأوروبية إلى مجالات العمل الأهلي. وتتطلع القاهرة إلى إعادة الوضع كما كان عليه قبل عام 2011 عندما فتحت القضية لدى المخابرات العامة بمساعدة الأمن الوطني، بهدف السيطرة على المنظمات الحقوقية في الفترة التالية لثورة 25 يناير/ كانون الثاني.

وأصدرت مصر عدة قرارات صورية بإخراج منظمات ليس لها نشاط ولا تمارس العمل الحقوقي في الأساس من قائمة الاتهام في قضية التمويل الأجنبي، قبل وبعد الهجوم الذي شنته 31 دولة على السياسات المصرية في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مارس/ آذار الماضي. وركز الهجوم بشكل تفصيلي على أوضاع المعتقلين، وتدوير المحبوسين، وتجاوز فترات الحبس الاحتياطي، والإفراط في استخدام قانون «الكيانات الإرهابية» للإدراج على قوائم الإرهاب، والمنع من السفر والتصرف في الأموال، والانتقادات الموجهة لقانون العمل الأهلي الجديد.

تصرّ جمعيات حقوقية دولية على إطلاق سراح باتريك

خاص

عقيلة صالح يبحث في القاهرة ترشحه للرئاسة الليبية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أفادت مصادر مصرية خاصة «العربي الجديد»، بأن رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، غادر القاهرة أمس السبت بعد زيارة لأيام، تشاور خلالها مع المسؤولين باللجنة المصرية المعنية بالملف الليبي، بشأن رغبته الترشح للرئاسة في الانتخابات الليبية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وبحسب المصادر، فإن هناك رغبة لدى صالح في الترشح خلال الانتخابات المقبلة، لكنه ما زال متردداً، ويسعى لحشد دعم قوي خلفه، في مواجهة المرشحين المحتملين الذين أعلنوا خوض السباق، وعلى رأسهم وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق الوطني فتحي باشاغا. وأضافت أن كافة القوى الإقليمية الكبرى ما زالت تبحث عمن يمثلها في الانتخابات، في ظل الرغبة الدولية الحثيثة لإجراء الاستحقاقات الانتخابية الليبية في موعدها، مشيرة إلى أن المرشح الأقرب للقاهرة هو باشاغا، في ظل ما يملكه من تأثير قوي في المنطقة الغربية ومصراتة. ولفتت إلى أن رئيس مجلس النواب الحالي يظل خياراً قوياً من المنطقة الشرقية، خصوصاً في ظل عدم رغبة دول المحكمة الجنائية الدولية لتورطه في جرائم حرب وصدور أحكام ضده في ليبيا، أما حفتر فيحمل الجنسية الأميركية.

وفي ما يخص التوجه المصري، فقد قالت المصادر إن القاهرة ما زالت في مرحلة ترتيب أولوياتها بشأن الملف الليبي، مشيرة إلى أنها لم تحسم بشكل نهائي المرشح المفضل بالنسبة لها، في ظل استعداد عدد من الشخصيات الفاعلة إعلان عزمها الترشح خلال الأيام المقبلة.

وناقش مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة مطلع شهر أغسطس/آب الحالي، شروط الترشح المقترحة على منصب رئيس الجمهورية، والتي تضمنت أن يكون «ليبياً مسلماً من أبوين ليبيين مسلمين، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه أو زوجته جنسية دولة أخرى، وكذلك ألا يكون متزوجاً من غير ليبية، بالإضافة لأن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي على الأقل أو ما يعادله».

كما تضمنت الشروط أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد رد إليه اعتباره، وألا يقل سنه يوم الترشح عن أربعين سنة، وألا يكون مصاباً بمرض بدني أو ذهني يؤثر على أدائه لمهام رئيس الدولة، إلى جانب أن يقدم إقراراً بممتلكاته الثابتة والمنقولة داخل ليبيا وخارجها وزوجته وأولاده القصّر.

وحول الانتخابات، قال صالح في تصريحات صحافية، إنه «يتكلم الكثير عن القاعدة الدستورية ويوجد لدينا إعلان دستوري، ونكرر أنه دستور حتى يصدر دستور دائم للبلاد، وهو ما منح لمجلس النواب أن يصدر قانون الانتخابات». وحذّر من عدم حضور حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة لجلسة المساءلة أمام البرلمان غداً الاثنين، مهدداً بسحب الثقة منها إذا غابت عن الاستجواب.

وأوضح صالح أن مجلس النواب لاحظ خلال ممارسة الحكومة أنها لم تقم بما هو مطلوب منها من توحيد مؤسسات الدولة، وتوفير احتياجات المواطنين وتحقيق المصالحة الوطنية. وأشار إلى أن التدخل في ليبيا موجود وهو سبب مشاكل البلاد ودول عديدة تتدخل في الشأن الليبي، وفي مقدمتها تركيا، وهو ما وصل إلى حد التدخل العسكري. وأضاف: «طالبنا من قبل بضرورة خروج تلك القوات، وعدم الاعتراف بالاتفاقية المبرمة مع حكومة الوفاق المنتهية ولايتها مع تركيا، لأنها لم تعرض على مجلس النواب لإقرارها»، مؤكداً أن «مجلس النواب استعرض هذه الاتفاقية وقرر اعتبارها كأن لم تكن ورفضها بشكل نهائي».

ولفت صالح إلى أن رئيس حكومة الوحدة، عبد الحميد الدبيبة، لم يُمنح الثقة على أنّه وزير الدفاع، لكنّ منصب وزير الدفاع كان شاغراً، وهو يشغل المنصب، من دون حصوله على الثقة، بصفته رئيساً للوزراء. وذكر أن الجهة الوحيدة المؤهلة لتوحيد الجيش والخروج من هذه الأزمة هي اللجنة العسكرية المشتركة، مشدّداً على أن «المشكلة تكمن في أن المجلس الرئاسي يفقد الثقة تدريجياً من شرق ليبيا، لأنه يتعامل مع العسكريين في غرب ليبيا ولا يتعامل مع عسكريي الشرق، فإما أن يتعاملوا مع الجميع أو يتركوا الجميع للجنة العسكرية المشتركة».

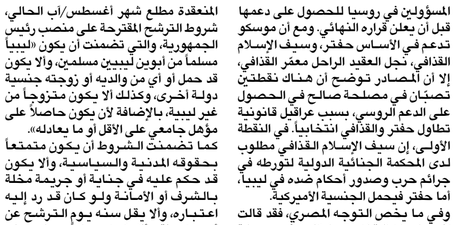

يحظى صالح بفرصة للحصول على الدعم الروسي (Getty)

المسؤولين في روسيا للحصول على دعمها قبل أن يعلن قراره النهائي. ومع أن موسكو تدعم في الأساس حفتر، وسيف الإسلام القذافي، نجل العقيد الراحل معمّر القذافي، إلا أن المصادر توضح أن هناك نقطتيْن تصبّان في مصلحة صالح في الحصول على الدعم الروسي، بسبب عراقيل قانونية تطاول حفتر والقذافي انتخابياً. في النقطة الأولى، إن سيف الإسلام القذافي مطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية لتورطه في جرائم حرب وصدور أحكام ضده في ليبيا، أما حفتر فيحمل الجنسية الأميركية.

وفي ما يخص التوجه المصري، فقد قالت المصادر إن القاهرة ما زالت في مرحلة ترتيب أولوياتها بشأن الملف الليبي، مشيرة إلى أنها لم تحسم بشكل نهائي المرشح المفضل بالنسبة لها، في ظل استعداد عدد من الشخصيات الفاعلة إعلان عزمها الترشح خلال الأيام المقبلة.

وناقش مجلس النواب الليبي في جلسته

شرق غرب

عودة «الإرباك الليلي» في غزة

أعلنت «وحدات الإرباك الليلي» على حدود قطاع غزة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، أمس السبت، استعادة عملها، في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي على القطاع. و«الإرباك الليلي» عبارة عن فعاليات انطلقت عقب مسيرات العودة وكسر الحصار، ويقوم خلالها الفلسطينيون بإشعال «الكاوتشوك» وإطارات المطاطية وإطلاق الأبواق وغيرها من الفعاليات على الحدود، مستهدفين إزعاج مستوطني «غلاف غزة» وجيش الاحتلال.

(العربي الجديد)

استشهاد طفل فلسطيني

استشهد الطفل الفلسطيني حسن أبو النيل (12 عاماً)، أمس السبت، متأثراً بإصابته برصاص الجيش الإسرائيلي خلال مشاركته في احتجاجات قرب حدود قطاع غزة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، قبل أسبوع، حسبما أفادت وزارة الصحة في غزة. وبذلك يرتفع عدد شهداء قمع الجيش الإسرائيلي للمسيرة إلى اثنين، إضافة إلى 40 إصابة بجروح، بينهم 21 طفلاً، وفق وزارة الصحة الفلسطينية.

(الأناضول)

الدبيبة: الانتخابات الليبية في موعدها

جدد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، أمس السبت، التأكيد على إجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، مشيراً إلى أن الحكومة الحالية قدمت خطة أمنية ولوجستية من أجل تنظيم الاستحقاق. وأعرب الدبيبة عن انفتاحه على كافة الآراء التي تقيم عمل الحكومة، التي تم تشكيلها أساساً من أعضاء مجلس النواب، مبيناً أن «حكومة الوحدة الوطنية هي حكومة موسعة وحكومة ترضيات ومحاصصة». واعتبر أن لا مستقبل للمعرقلين في ليبيا».

(قنا)

تظاهرة اجتماعية في تعز

تظاهر الآلاف في محافظة تعز جنوبي اليمن، أمس السبت، دعماً للجيش اليمني، وتنديداً بالفساد وتدهور العملة المحلية، استجابة لدعوة أطلقتها الرابطة الوطنية لأسر شهداء الحرب» (غير حكومية) بالمحافظة. ورفع المحتجون لافتات كُتب عليها «مطلبنا دعم الجيش ورعاية الجرحى وأسر الشهداء»، و«تعز ترفض البلطجة وتنبذ الفساد»، و«انهيار العملة يشعل النار في كل بيت»، و«تغيير المحافظ مطلب شعبي».

(الأناضول)

السعودية تُسقط مسيّرة حوثية

أعلن التحالف الذي تقوده السعودية، أمس السبت، تدمير مسيرة مفخخة أطلقتها جماعة الحوثي باتجاه السعودية، في رابع هجوم خلال أقل من أسبوع. ووفق بيان للتحالف، فإن الدفاعات السعودية اعترضت ودمرت طائرة مسيرة مفخخة أطلقتها الميليشيا الحوثية تجاه خميس مشيط (جنوبي المملكة)». وعلى مدى أيام الأربعاء والخميس والجمعة، أعلن التحالف، في 3 بيانات منفصلة، اعتراض وتدمير 3 مسيرات مفخخة أطلقتها جماعة الحوثي باتجاه جنوبي السعودية.

(الأناضول)

قضية

بعد اكثر من عقد على الثورة السورية، تلخص الحالة التي وصل إليها جيش النظام التغييرات التي شهد تها سورية، وكيف استخدم بشار الأسد هذا الجيش لمواجهة المعترضين، متسبباً في تحويله إلى ما يشبه المليشيات

جيش النظام السوري بعد سنوات الثورة

الأسد يفككه إلى مليشيات متعددة التبعية

عماد كركص

منذ انطلاق الثورة السورية منتصف عام 2011، لم يتوانَ نظام بشار الأسد عن زجّ الجيش في مواجهة المدنيين الثائرين ضده، ليؤسس حالة من العدائية الكبيرة بين السوريين والجيش الذي أنفق عليه من ميزانية بلادهم وعوائد ثرواتها وأكثر من 70 في المائة من الضرائب التي يدفعونها للدولة، ما جعل الوصف المتداول لهذا الجيش هو «قوات النظام» أو «قوات الأسد».

ولا يخفى على أحد الجرائم والدمار اللذان يقف وراءهما هذا الجيش منذ 2011، وطاولا المدنيين وممتلكاتهم الخاصة بالإضافة إلى البنى التحتية والخدمية من الممتلكات العامة، فارتكب عناصر هذا الجيش جرائم اغتصاب وقتل واعتقال، ونفذوا عملية منظمة للنهب والسرقة، ما دفع سوريين إلى إطلاق صفة أخرى عليه هي «جيش التعفيش»، والكلمة الأخيرة مشتقة من اللفظ العامي «عفش» أي الأثاث والمفروشات، التي أفرغ الجيش المنازل منها مع كل اقتحام لأي بلدة أو قرية أو مدينة بعد تهجير سكانها، وعلى مختلف الجغرافيا السورية.

ويمكن القول إن ظاهرة الانشقاق التي أخذت بالتصاعد منذ الشهر الثالث على اندلاع الثورة وحتى نهاية العام 2013، والتي اعتبرها رئيس النظام نفسه أنها حالة صحية، حسمت موقف الضباط والعناصر داخل الجيش، إذ ساعدت بفرز الموالين للنظام عن غيرهم من مناوئيه، الذين إما فضّلوا البقاء في منازلهم على المشاركة في عمليات القتل والانتهاكات على اختلافها، أو تطوعوا في صفوف المعارضة المسلحة، أو كانت السجون والمعتقلات مكاناً لاختفاء أخبارهم بعد انكشاف أمر نواياً انشقاقهم أو رفضهم لـلأوامر، وهذا على مستوى الضباط والعناصر.

هذه المؤشرات كانت علامات على تحوّل في هذا الجيش خلال السنوات العشر الماضية، فمن الداخل تفكك الجيش، وتحوّلت وحداته إلى ما يشبه المليشيات منفصلة التبعية والقيادة، وباتت الكثير من الوحدات خارجة عن قرار النظام نفسه نظراً لفرض التبعية عليها سواء من قبل الروس أو الإيرانيين الذين تدخّلوا لحماية النظام عسكرياً وسياسياً. كذلك، فرض زيادة التدخل الروسي والإيراني واستزلاف الجيش ظاهرة إلحاق مليشيات بالجيش أو بالعمل إلى جانبه كقوات رديفة، فكان لهذه القوات دور مهم في تحرك الجيش، لتصل بعض مهام تلك المليشيا إلى قيادة عمليات التخطيط للمعارك وتنفيذ عمليات الاقتحام الصعبة.

كما بقي جيش النظام ملتصقاً بصفة باتت معروفة لجميع السوريين وتتمثل بقيادته وبنيته الطائفية، إذ تأثمر الوحدات الرئاسية فيه من ضباط من أبناء الطائفة العلوية، التي ينتمي إليها الأسد، بحسب العديد من الدراسات، التي بيّنت أن حافظ الأسد كان قد صبغ المؤسسة العسكرية أو قيادتها بلون الطائفة، وجعل أمر مراقبتها بيد جهازي المخابرات الجوية والعسكرية، وكلاهما يتحكم بهما ضباط من الطائفة العلوية من أعلى الهرم إلى قاعدته، ما ضمّن الولاء المطلق، وزادت الطائفة الاعتماد على أبناء الطائفة العلوية في تشكيل الجيش مع وصول بشار الأسد للسلطة، واندلاع الثورة السورية ضد نظام حكمه.

اليوم، وبعد أكثر من عقد على الحراك الشعبي، يُطرح تساؤل عن بنيان الجيش راهناً، والحال الذي وصل إليه، هذا ما تحاول «العربي الجديد» الإجابة عنه استناداً إلى دراسات عدة تناولت هذا الملف، أبرزها واحدة أنجزها مركز «عمران للدراسات» (يدار من قبل معارضين سوريين)، إضافة إلى دراسة غير منشورة أعدها العميد فاتح حسون، الذي يقود «حركة تحرير الوطن»، وفصّل فيها بنية الجيش في السابق ومكامن قوته وعتاده وأين أصبح الآن.

200 ألف منشق

أشارت الدراسة التي أجراها العميد فاتح حسون، وحملت عنوان «الجيش السوري أرقام في مطحنة النظام»، إلى وجود نحو 200 ألف حالة انشقاق وتخلّف عن الخدمة خلال مرحلة أحداث الثورة، منها نحو 5000 حالة انشقاق لضباط، إلا أنها كحالة عامة لم تتجاوز حالات «الانشقاق الإفرادي»، ولم تحصل حالات «انشقاق جماعية» لوحدات عسكرية بأسلحتها الثقيلة. ولكن في الوقت نفسه، كانت هناك محاولات من عدة ضباط لتنظيم حالات تمرد وعصيان عسكري جماعي لمناصرة الحراك، ولكن لم يكتب لها النجاح، وواجه معظمهم السجن والإعدام، فيما تمكّن عدد آخر من الفرار والانشقاق.

وأكدت الدراسة أن الحالات الكبيرة للانشقاق والتخلّف عن الخدمة العسكرية أثرت كثيراً على الجيش، الذي انخفض تعداده من 300 ألف مقاتل في بداية الثورة، إلى ما بين 80 ألفاً و100 ألف عنصر على أكثر تقدير عام 2021. ولم يكن التخلّف عن الالتحاق به في صفوف المعارضين فحسب، بل تجاوزه إلى الموالين لنظام الأسد بسبب عدد الضحايا الكبير الذي خلّفته المواجهات، وتهرّب أبناء المسؤولين، خصوصاً آل الأسد والقريبين منهم، من الخدمة في صفوف الجيش، أو إبعادهم عن خطوط المواجهات. وهذا الانخفاض الكبير دفع بالنظام وداعميه إلى استيراد المرتزقة من كل الأصقاع، وعند فشل الاعتماد على المرتزقة كان الخيار بطلب التدخّل الروسي والإيراني، وكان الثمن الارتهان لهما.

> باتت الكثير من الوحدات في الجيش بيد الروس أو الإيرانيين
>
> انخفض تعداد الجيش من 300 الف إلى 100 الف عنصر

تقطيع الأوصال والاتصال

وأشار حسون في دراسته إلى أن الأسد عندما استشعر خطر تمدد الثورة وانقلاب الجيش عليه، أعدّ الخطط الاستخباراتية والعسكرية، وسارع إلى اعتماد طريقة «التشكيل العملياتي الخاص» للوحدات والقطعات والتشكيلات التي أعدها لمواجهة الثورة، وهو «مزيج من عدة وحدات واختصاصات وتنوع بالأسلحة»، وإجراء تنقلات وتعيينات قيادية ميدانية جديدة، لتكون هذه العملية المتكاملة والمفاجئة والمتغيرة قادرة على تأمين التكامل الذاتي في مختلف أنواع الأسلحة، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى قطع الروابط والصلات بين القادة والعناصر، وتصبح عملية الانشقاق أقرب إلى الاستحالة. ومن خلال هذا الأسلوب المنتهج في «التشكيل العملياتي»، بات من الصعب جداً معرفة الوحدات العاملة على اتجاه ما، ومن هي الوحدات العاملة في هذا الاتجاه أو ذاك، ناهيك عن أحجامها ونوع تسليحها، خصوصاً بعد أن أضاف إليها أيضاً بعض القوى الأخرى من عمليات «الشبيحة»، والعصابات المدربة من «حزب الله» اللبناني، والمجموعات العراقية والإيرانية. وأصبح «القطاع القتالي» أو «الجبهة» تتبع قيادات متعددة لا يوجد بينها تعارف سابق ولا ترابط إلا من بعض التنسيق الذي تتطلبه ظروف المعركة.

وفي محاضرة قدّمها قبل بضعة أشهر، أشار العميد حسون إلى أن قوام ضباط الجيش كان حوالي 50 ألفاً قبل الحراك، في إحصائية تقديرية، لكن هيكلة الضباط كانت طائفية بامتياز، موضحاً أن 80 في المائة من هؤلاء الـ50 ألفاً هم من الطائفة العلوية، في حين يحوز السنّة على نسبة 10 في المائة فقط من الضباط، فيما يتقاسم باقي المكونات الطائفية الأخرى الـ10 بالمائة المتبقية. وأشار حسون في محاضرته إلى الوضع الحالي للجيش، مؤكداً أن هناك أكثر من 6000 ضابط منشق، وأن الجيش خسر وخرج من جاهزيته القتالية خلال سنين الثورة نحو 60 في المائة من قوام البشرية ونحو 55 في المائة من مركباته وعرباته القتالية وعتاده المدرع، ونحو 61 في المائة من قواته الجوية، ولم يستطع تطوير وتحديث الأسلحة المتبقية الهالكة.

تقسيم طائفي

دراسة تفصيلية أخرى قدّمها مركز «عمران للدراسات»، ذكرت أن أهم أربعين منصباً في أبرز أربعين وحدة مقاتلة في الجيش يتسلّمها ضباط علويون مقربون من الأسد. وأشارت الدراسة إلى أنه قبل عام 2011، تكوّن الجيش تاريخياً من ثلاثة فيالق عسكرية في القوات البرية، تضم 12 فرقة عسكرية أساسية إضافة إلى الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وحرس الحدود، بالإضافة إلى فرقتين جويتين (الطيران) وفرقتي دفاع جوي (مضادات الطيران والصواريخ) وعدة ألوية في القوات البحرية، ناهيك عن عشرات الإدارات والوحدات العسكرية والألوية المستقلة وغيرها. وكانت المناصب الأساسية في تلك الفرق والوحدات والإدارات تتوزع على مختلف الطوائف الموجودة في سورية ضمن «ثالوث القيادة» مع وجود تفضيل لاستلام ضباط علويين قيادة مناصب معينة، واستمر منهج «ثالوث القيادة» كمعيار ناظم لتصميم قيادة الوحدات العسكرية حتى قبل بداية الثورة عام 2011، إلا أنه بعد بداية الثورة، زُجّت قيادة النظام بوحدات معينة من الجيش في الأحداث الدائرة، واعتمدت بداية على وحدات معروفة بولائها الطائفي للنظام. ومع تزايد حدّة الاحتجاجات الشعبية وفشل الأجهزة الأمنية في مهامها، تزايد بشكل مطرد دخول وحدات أخرى من الجيش، ونتيجة لممارسات وحشية قام بها الجيش، بدأت تظهر حالات انشقاق عنه، ازدادت وتيرتها بشكل ملحوظ مع كل انتشار جديد للوحدات العسكرية. وتركزت حالات الانشقاق خصوصاً ضمن صفوف العسكريين السنّة بمختلف فئاتهم، سواء من الضباط أو صف الضباط أو حتى الأفراد في الخدمة الإلزامية، بالتزامن مع عزوف شبه تام عن الالتحاق بالجيش على صعيدي الخدمة الإلزامية أو الخدمة الاحتياطية.

ومع هذه الانشقاقات، بدأ «ثالوث القيادة» بالتصدع لصالح تولي ضباط من الطائفة العلوية المناصب القيادية في الجيش بشكل أكبر من السابق، وليس في الصف الأول فقط، وامتد هذا الأمر ليشمل بقية الصفوف وبشكل ملحوظ. وبدا مع كل نشرة تعيينات أو حتى من دونها، تحوّل الجيش لمؤسسة همها الأوحد الحفاظ على النظام الحاكم، وكل ذلك جاء نتيجة اتّباع النظام سياسة تخويف الطائفة العلوية من سقوط النظام وتبعاته المفترضة عليها.

وأكدت الدراسة أنه نتيجة الصراع الدائر منذ 2011 وتدخّل قوى أجنبية لصالح نظام الأسد، ومع التدخّل العسكري الروسي المباشر حتى في بنية الجيش السوري، أصبح الجيش يتألف من خمسة فيالق عسكرية أساسية، إضافة إلى الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وحرس الحدود في القوات البرية. في حين حافظت القوى الجوية والدفاع الجوي والقوى البحرية والدفاع الساحلي على بُنيتها السابقة، مع تغييرات بسيطة على بقية الوحدات والإدارات والألوية المستقلة. كما أدى الصراع العسكري مع مقاتلي المعارضة إلى خروج عدد من الألوية والوحدات العسكرية عن الخدمة، مقابل تأسيس وحدات جديدة خارجة عن المألوف والعرف العسكري، بالإضافة إلى الاستعانة بعدد من المليشيات الأجنبية التي تحمل أيديولوجية طائفية، تضاف إليها مليشيات تقاتل مع النظام بطابع قومي عروبي بحجة أن النظام عروبي مقاوم، والتي سعى الجيش لضم بعضها ضمن صفوفه، وبالأخص ضمن وحدات الفيلق الخامس والفرقة الرابعة والحرس الجمهوري.

وشرحت دراسة «عمران للدراسات»، الأسباب التي أوصلت إلى جعل هذه المؤسسة بصبغة طائفية، لافتة إلى أسباب تاريخية كالأساس الذي بني عليه الجيش منذ قضية وحدات المشرق الخاصة، وأسباب تتعلق بوصول حزب البعث العربي الاشتراكي عبر انقلاب عام 1963 وسيطرة الضباط البعثيين من الأقليات الطائفية في سورية على مجلس قيادة الثورة، والصراع مع حركة «الإخوان المسلمين»، وصولاً إلى أحداث الثورة منذ 2011. من جهة أخرى، تبرز أسباب أخرى دفعت لتبني هذه المنهجية، كممارسة الإقصاء بحق منتسبي الكليات الحربية من مختلف الطوائف ومن ضمنها السنّة، في مقابل زيادة نسبة المنتسبين العلويين في سلك الضباط. كما عزف السّنة عن التطوع في سلك الضباط نتيجة الشعور السائد بأن أعلى رتبة قد يصل إليها الضابط السنّي هي رتبة عقيد، في حين أن الحظ سيكون حليف القلة القليلة أصلاً في تجاوز هذه الرتبة.

عناصر من قوات النظام يحتفلون «بفوز» الأسد بالانتخابات الرئاسية في مايو/أيار الماضي (فرانس برس)

دور سهيل الحسن

يقود سهيل الحسن الملقب بـ«النمر»، مجموعة من المليشيات المحلية المدعومة من روسيا، وسبق أن تم تكريمه مرات عدة في قاعدة حميميم العسكرية الروسية من قبل الضباط الروس. وكان لافتاً أنه كان الضابط الوحيد في جيش النظام الذي حضر لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام السوري بشار الأسد في قاعدة حميميم، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2017. وقد بثت قناة «روسيا اليوم»، مقطع فيديو يُظهر الرئيس الروسي وهو يصافح الحسن، في حضور الأسد.

أفغانستان: خطر الإرهاب الخارجي يقلق أميركا

عاد خطر الإرهاب الخارجي ليثير قلق السلطات الأميركية بعد احداث أفغانستان، فيما يسود الاستنفار الأميركي في مطار كابول مع قرب انتهاء عمليات إجلاء الرعايا والأفغان

كابول، واشنطن ـ العربي الجديد

يدخل الجسر الجوي الذي أنشأته القوات الأميركية وحلفاؤها في مطار كابول، لإجلاء رعاياهم والأفغان الراغبين بمغادرة بلادهم بعد سيطرة «طالبان» عليها، أيامه الأخيرة، مع إعلان بريطانيا وفرنسا، انتهاء عملياتهما للإجلاء أمس السبت. وفيما تبدو الولايات المتحدة مصممة على ترك أفغانستان لمصيرها، بعد 31 أغسطس/آب الحالي، أعاد التفجير الذي طاول مطار كابول أول من أمس الخميس، وأدى إلى مقتل أكثر من مائة شخص، التساؤلات حول قدرة «طالبان» على إحكام سيطرتها الأمنية في مختلف أنحاء البلاد، وخصوصاً في المطار، الذي تتواصل المناقشات الدولية الرفيعة المستوى للبحث في طريقة تأمينه، ولا يقتصر التحدي الأمني على أفغانستان، إذ تتأهب السلطات الأميركية لاحتمال حصول هجمات داخل الولايات المتحدة، على خلفية الحدث الأفغاني.

وسعت واشنطن ليل الجمعة ـ السبت، إلى رد الاعتبار بعد ضربة مطار كابول، وشنّ البنتاغون غارة بطائرة مسيرة على هدف لتنظيم «داعش»، في ولاية ننغرهار، شرقي أفغانستان. وقال الكابتن بيل أوربان من القيادة المركزية الأميركية، في بيان إنّ «الغارة الجوية وقعت في ننغرهار، والمؤشرات الأولية تفيد بأننا قتلنا الهدف»، متحدثاً عن عدم سقوط ضحايا مدنيين، في هذه الضربة. وأمس، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول عسكري أميركي كبير قوله إنه تم قتل هدفين كبيرين في «داعش» بضربة الطائرة المسيرة، من جهته، أكد مصدر قبلي «العربي الجديد»، أن الضربة استهدفت منزلاً في عاصمة ننغرهار، مدينة جلال آباد، وتحديداً في منطقة قلعة نغرك، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من سكان المنزل.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن، قد توعد بالرد، بعد هجوم المطار الذي تبناه «داعش» في ولاية خراسان، فيما قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيربي أول من أمس، إن «تقديراتنا هو أنه لا تزال هناك تهديدات محدّدة». كما لفتت «طالبان» أنها سيطرت على أجزاء من مطار كابول، نفى البنتاغون ذلك، مؤكداً أن المطار «لا يزال تحت سيطرة الجيش الأميركي».

وتقترب عملية الإجلاء من كابول إلى خواتيمها، مع إعلان فرنسا أول من أمس، إغلاق جسرها الجوي الذي سمح بإجلاء «حوالى 3 آلاف شخص بينهم أكثر من 2600 أفغاني»، بحسب وزيرة الجيوش فلورانس بارلي، علماً أن وفداً فرنسياً كان التقى الخميس الماضي، بممثلين لـ«طالبان» في الدوحة لبحث عمليات الإجلاء. وأكدت بريطانيا أمس، أيضاً إنهاء عملياتها. من جهته، قال الممثل المدني لحلف شمال الأطلسي في أفغانستان، ستيفانو بونتيكورفو، أمس، إن فريق العمل الذي شارك في جهود الإجلاء «بذل قصارى جهده في ظروف شديدة الصعوبة»، وإن «ضمير» الحلف «مرتاح».

ولا يزال الوضع الأفغاني، محل نقاش بين الدول الكبرى، حيث جرى التداول حوله أمس، بين جونسون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، واتفقا «على الحاجة إلى مساعدات دولية ونهج مشترك من قبل مجموعة السبع» إزاء حكومة أفغانستان المستقبلية. وذكر بيان لمكتب جونسون أن الأخير «قرّر والمستشارة المعل جنباً إلى جنب مع باقي أعضاء مجموعة السبع، لوضع خريطة طريق للتعامل مع أي حكومة أفغانية جديدة»، مضيفاً أن «أي اعتراف بحركة طالبان وأي تعامل معها، يجب أن يكون مشروطاً بسماحها بمرور أمن لمن يريدون مغادرة البلاد وباحترامها حقوق الإنسان».

> استهدفت ضربة اميركية في ننغرهار قياديين بـ«داعش»

ولا تزال أيضاً إدارة مطار كابول بعد انسحاب الأميركيين في قلب المحادثات الدولية المكثفة والمعقدة. وقطع المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، أول من أمس، الطريق أمام أي تكهن باحتمال أن تكون هناك سيطرة دولية على المطار، موضحاً أن «إدارة مطار ليست أمراً بسيطاً»، مضيفاً «ربما سيكون من غير المنطقي توقع أن تكون هناك عمليات ملاحة طبيعية في الأول من سبتمبر/أيلول المقبل». وفي السياق، طرح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن فرضية إغلاق موقت للمطار اعتباراً من يوم الأربعاء المقبل، وتحدث عن محادثات «نشطة جداً» بين «دول المنطقة» لاحتمال «لعب دور من أجل إبقاء المطار مفتوحاً» أو «إذا لزم الأمر، إعادة فتحه في حال أغلق لبعض الوقت». وأكد أن «طالبان» التي لا ترغب في أن تكون على رأس بلاد مقطوعة عن العالم وتأمل في رؤية المساعدات الدولية تتدفق إلى البلاد. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد كشف الجمعة، أن «طالبان» تريد تأمين المطار بنفسها، وأنها طلبت من تركيا أن تكون مسؤولة عن المسائل اللوجستية.

داخلياً، تواصل «طالبان» محاولة الإمساك بزمام الأمور ووضع الخطوات العملية لإدارة البلاد. وفي هذا الإطار، منحت الحركة أمس، مهلة أسبوع للموظفين والعاملين في الحكومة السابقة، لتقديم كل ما لديهم من سيارات ومعدات حكومية وأسلحة وغيرها إليها، مهددة بملاحقة كل من لا يمتثل لذلك، قضائياً، فيما دخل ممثلون عن الحركة كافة مديريات كابول طالبين من المواطنين الإصغاء لأوامر الحركة، ودفع الزكاة لها. ويأتي ذلك فيما يواجه المواطنون الأفغان وضعاً معيشياً صعباً، مع بسبب إغلاق المصارف، فيما لم يتم دفع الرواتب للموظفين الحكوميين منذ ثلاثة أشهر.

وفي الولايات المتحدة، يرتفع الخوف من عودة شبح الإرهاب جراء تداعيات الحدث الأفغاني. وذكرت شبكة «سي إن أن» أمس، أن المسؤولين الفيدراليين في حالة تأهب عالية تحسباً لتهديدات على الأراضي الأميركية بعد عمليات الإجلاء واسعة النطاق لأفغان من بلادهم. وقالت الشبكة إن وزارة الأمن الداخلي، تتابع 3 مخاطر محتملة، بما فيها إمكانية استغلال أفغان في الخارج، مرتبطين بـ«داعش» أو «القاعدة»، لبرنامج الإيواء الأميركي، لدخول الولايات المتحدة. وبحسب مسؤول في «مركز الاستهداف الوطني» الأميركي، فإن عدداً قليلاً من الأفغان (موجودين في نقاط خارجية، مثل الدوحة، بعد مغادرتهم كابول)، قد تمّ وضعهم في لائحة الأسماء المثيرة للقلق.

اعتلت «طالبان» سيطرتها على اجزاء من مطار كابول (وكيل كوهسار/فرانس برس)

«لواء الفزعة» في الحسكة

ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، ان التحالف الدولي و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) يعتزمان تشكيل قوة عسكرية تحت مسمى «لواء الفزعة»، مهمتها ضبط الحدود السورية ـ العراقية بريف الحسكة من خلايا تنظيم «داعش». وأوضح المرصد ان القوة الجديدة ستضم نحو 1800 مقاتل، جلهم من أبناء العشائر العربية، علما انه تردد أنباء عن نية واشنطن تشكيل مثل هذه القوة خارج سلطة «قسد»، الا ان اي مصدر رسمي لم يؤكد هذه المعلومات.

درعا البلد... تعثّر جهود التسوية يعمق المأساة

لا تزال مأساة آلاف المدنيين المحاصرين في درعا البلد، جنوبي سورية، على حالها، فيما يتمسّك النظام بشروطه التي قد تفضي إلى تصفيات ومجازر بحقّ المدنيين

امين العاصمي

تتعمق مأساة آلاف المدنيين في أحياء درعا البلد، جنوبي سورية، نتيجة الحصار الخانق الذي تفرضه مليشيات طائفية مساندة لقوات النظام، عليهم، في ظلّ مراوحة الجهود الهادفة للتوصل إلى حلّ سياسي برعاية روسية للأزمة في درعا البلد، وهو ما يستغله النظام في استهداف هذه الأحياء بالقصف اليومي. بدوره، يواصل الطيران الحربي الروسي قصف بلدات في ريف إدلب الجنوبي، شمالي سورية، في محاولات مستمرة للضغط على الجانب التركي، لاستعادة الحركة على طريق «أم 4» الدولي الحيوي، الذي يربط غربي البلاد بشمالها.

وقال المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران»، أبو محمود الحوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الفرقة الرابعة»، الموالية لإيران، واصلت، أمس السبت، قصف أحياء درعا البلد المحاصرة منذ نحو 90 يوماً، بقذائف الدبابات. ولم ينقطع القصف المدفعي والصاروخي على أحياء درعا البلد طوال الأيام الماضية من قبل هذه الفرقة، والتي تضم مرتزقة من بلدان عدة، بهدف الضغط على الوفد المفاوض باسم الأهالي، والذي يرفض حتى اللحظة الموافقة على شروط النظام لتوقيع اتفاق، وهي شروط تقضي إلى ارتكاب مجازر بحق آلاف المواطنين المحاصرين، وجلّهم من الأطفال والنساء، ولا يقتصر التصعيد العسكري من قبل النظام على أحياء درعا البلد، بل يعم مناطق أخرى في محافظة درعا. وفي هذا السياق، ذكر ناشطون محليون أن جهاز الاستخبارات الجوية، وهو جهاز النظام الأكثر قسوة في التعامل مع المدنيين، وضع حاجزين على الطريق الواصل بين بلدتي المسيفرة والغارية الشرقية، في ريف درعا الشرقي، بحثاً عن مطلوبين. وكان هذا الجهاز أرتكب، مساء الخميس الماضي، مجزرة في ريف درعا الشرقي، حيث قتل ستة أشخاص في بلدة المسيفرة، وفق وكالة «نبأ» المحلية، والتي أكدت أن الجهاز رفض تسليم الجثث، ونقلها إلى أحد مقرّاته في العاصمة دمشق.

تشديد الحصار والشروط

وفي سياق عملية التفاوض، أكدت مصادر في أحياء درعا البلد أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد، لأن النظام «يريد الدخول إلى درعا البلد وتجريد السلاح ووضع نقاط هناك واعتقال مطلوبين»، مشيرة إلى أن «الروس والنظام أرادوا تهجير بعض الأشخاص، وتمّ تلبية تلك المطالب من خلال تهجير ثمانية أشخاص في الدفعة الأولى، و79 شخصاً في الدفعة الثانية، لكن النظام يريد أكثر، ويصّر على تحقيق كامل مطالبه، ويسايره الروس في ذلك إلى حد ما». وكانت وصلت، أمس الجمعة، حافلات تقل 79 شخصاً إلى مدينة الباب شمال شرقي حلب، وتضم مقاتلين وعائلاتهم وعدداً من المدنيين من درعا البلد، خرجوا بضغوط من النظام وحلفائه. ونقلت شبكة «نبأ» المحلية، عن مصدر في لجنة التفاوض عن الأهالي، قوله، إن «ضابطاً روسياً كبيراً وصل من قاعدة حميميم هدّد بشكل غير مباشر، خلال اجتماع مع اللجنة، بقصف مدينة درعا، إذا لم تتم عملية خروج المعارضين إلى الشمال السوري». وكان سكان أحياء درعا البلد طالبوا، أواخر شهر يوليو/تموز الماضي، بتوفير «مكان آمن» لهم للخروج بشكل جماعي من بيوتهم، للضغط على الجانب الروسي الذي رفض هذا المطلب، وأصر على خروج المقاتلين الرافضين للتسوية مع النظام فقط.

من جهته، بيّن عماد المسالمة، وهو أحد الوجهاء في درعا البلد، لـ«العربي الجديد»، أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق يحمي سكان أحياء درعا البلد، «سيطلب كثيرون الذهاب إلى الشمال السوري»، مبيّناً أن نحو 10 آلاف مدني محاصرون في هذه الأحياء بعد إغلاق معبري السرايا وسجنة منذ أكثر من أسبوع. وأكد المسالمة أن الأوضاع في درعا البلد تزداد سوءاً مع ندرة الغذاء والدواء، فيما تراوح جهود التسوية مكانها.

ويرفض الوفد الذي يمثل الأهالي في درعا البلد، انتشار «الفرقة الرابعة» ومليشيات طائفية في المنطقة، لتفادي ارتكاب تجاوزات وعمليات انتقامية بحق المدنيين، ربما تصل إلى حدّ التصفيات الميدانية. ويطالب الوفد بانتشار «اللواء الثامن»، التابع للجانب الروسي، والذي يضم مئات المقاتلين من أبناء محافظة درعا، كانوا أجروا تسويات مع النظام في منتصف عام 2018، ويتمركز في بلدة بصرى الشام في ريف درعا الشرقي.

وانتهج النظام منذ منتصف عام 2014، أسلوب التهجير إلى الشمال السوري لكل الرافضين الخضوع لإرادته في المناطق التي تسيطر عليها قواته، نتيجة اتفاقات «تسوية» يشرف عليها الجانب الروسي. وهجّر النظام الآف السوريين من منازلهم في محافظتي القنيطرة ودرعا، جنوبي سورية، وفي محافظة ريف دمشق التي شهدت عمليات تهجير واسعة النطاق، خصوصاً في الغوطة الشرقية. كما هجّر النظام سوريين من مدينة حمص وريفها الشمالي، الذي بقي القسم الأكبر منه خارج سيطرة النظام لسنوات عدة. وشهدت مدينة حلب، الأكبر في شمال سورية، أواخر عام 2016، خروجاً جماعياً لسكّان الأحياء الشرقية منها، بعد حصار ومجازر كبيرة ارتكبت بحقّ المدنيين نتيجة القصف الجوي الروسي، والقصف بالبراميل المتفجرة من طيران النظام. وهجّر النظام في الربع الأول من العام الماضي، أكثر من مليون مدني من أرياف حلب وحماة وإدلب، بحيث بات الشمال السوري مكتظاً بملايين السوريين، جلّهم نازحون يعيشون في ظروف إنسانية تكاد تصل إلى حدّ الكارثة.

تزداد الأوضاع سوءاً في درعا البلد مع ندرة الغذاء والدواء (محمد أبازيد/فرانس برس)

> يواصل الروس الضغط شمال غربي سورية لفتح طريق «أم 4»

غارات على جبل الزاوية

على صعيد آخر، لا يزال الشمال الغربي من سورية عرضة لغارات من الطيران الروسي، إذ ذكر الناشط الإعلامي محمد المصطفى، لـ«العربي الجديد»، أن بلدات البارة والموزرة وعين لاروز في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، تعرضت، صباح أمس، لثلاث غارات جوية، وذلك بالتزامن مع قصف صاروخي من جانب قوات النظام طاول مناطق متفرقة في هذا الريف. ووفق «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، فقد شهد شهر أغسطس/آب الحالي أكثر من 60 ضربة جوية روسية على مواقع وتجمعات عسكرية ومدنية في أرياف إدلب وحماة والذلاذقية. ومن الواضح أن الجانب الروسي يواصل الضغط على الجانب التركي من خلال عمليات القصف الجوي، من أجل تحريك ملف الطريق الدولي «أم 4» الذي يربط غربي البلاد بشمالها، حيث يريد الروس استعادة الحركة عليه، إلا أن تعقيدات ميدانية تحول دون ذلك. ويعبر هذا الطريق ريف إدلب الجنوبي، الذي تسيطر فصائل المعارضة السورية على قسم كبير منه.

الحدث

سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، خلال لقائه الرئيس الأميركي جو بايدن، في البيت الأبيض، مساء الجمعة، إلى تقليص الخلافات بين تل أبيب والإدارة الديمقراطية، حول كيفية مواجهة إيران، عارضاً خطته لذلك، فيما تتمسك واشنطن بالدبلوماسية

شكر بينت واشنطن على دعمها لإسرائيل (الأناضول)

لقاء بايدن ـ بينت

«الدبلوماسية أولاً» مع إيران لا تقنع إسرائيل

صالح النعامي
واشنطن ـ **العربي الجديد**

مارس رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، أول من أمس الجمعة، في البيت الأبيض، كلّ ما في جعبته من ضغوط، لإقناع واشنطن بعدم العودة إلى الاتفاق النووي الموقع مع إيران في 2015، محاولاً تسويق نفسه أمام الرئيس الأميركي جو بايدن، بأنه نسخة مختلفة عن سلفه بنيامين نتنياهو، من حيث رغبته في عودة الحميمية بين دولة الاحتلال والديمقراطيين في واشنطن. وعلى الرغم من حساسية توقيت اللقاء بين بايدن وبينت، غداة تفجير دموي في مطار كابول راح ضحيته العشرات فيما تسحب أميركا آخر رعاياها والراغبين بمغادرة هذا البلد بعد عودة «طالبان» للسيطرة عليه، إلا أن ذلك لم يمنع بينت من انتزاع تعهد من بايدن، بعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي في عهد الأخير، وبالذهاب إلى «خيارات أخرى» في حال فشل الدبلوماسية معها، وهو ما استدعى ردّاً إيرانياً فورياً. وعرض بينت، خطته البديلة عن تنفيذ ضربة عسكرية واسعة ضد إيران، والتي تقوم على مضايقتها في كل مكان، وهي شبيهة بموقف نتنياهو المتشدد. وليس واضحاً مدى التفويض الذي منحه بايدن لئل أبيب للتحرك ضدّ إيران، فيما أكدت تصريحات بينت على تصميم دولة الاحتلال على رفع وتيرة ذلك.

وأكد الرئيس الأميركي أن إدارته تضع خيار الدبلوماسية أولاً لكبح جماح إيران النووي. لكنه أضاف أنه إذا فشل التفاوض، فإن واشنطن مستعدة لـ«خيارات أخرى» لم يوضحها. وقال إن لقاءه مع بينت «ناقش الالتزام لضمان عدم تطوير إيران أبداً سلاحاً نووياً». وأكد البيت الأبيض أن بايدن وبينت «راجعا خطوات لردع واحتواء سلوك إيران الخطير في المنطقة». وأوضحت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، أن الدبلوماسية هي «إلى حدّ كبير الخيار الأفضل لدينا».

وسعى بينت إلى استنهاض العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، وتقليص الخلافات مع الديمقراطيين حول طريقة احتواء إيران. وردا على بايدن، قال بينت: «أنا سعيد لسماع كلماتك الواضحة بأن إيران لن تمتلك يوماً سلاحاً نووياً. وجدت قائداً يحب إسرائيل ويعرف تماماً ما يريد ويستمع لاحتياجاتنا». لكنه أكد أن تل أبيب ستفعل كل ما في وسعها ضدّ إيران، وأنها قد طوّرت «استراتيجية شاملة» لإبقاء إيران بعيدة عن الاختراق النووي و«وقف تحركاتها العدائية في المنطقة». وفي إشارة إلى تصميم إسرائيل على التحرك، قال بينت: «إنها مسؤوليتنا لحماية أنفسنا، لكننا نشكر (الولايات المتحدة) لمنحنا الأدوات لفعل ذلك (السلاح)». وأضاف: «يجب ألا يغفل عنّا للحظة واحدة أننا في أصعب بقعة في العالم»، مشيراً إلى «داعش» و«حزب الله» اللبناني وحركتي «الجهاد الإسلامي» و«حماس» في الأراضي المحتلة. وقال: «لهذا يجب أن تبقى إسرائيل دائماً أقوى بشكل كبير من جميع أعدائها مجتمعين». وموظفاً تفجيرات كابول للتحذير من الخطر الإيراني، قال بينت: «هذه الأيام تكشف كيف سيبدو العالم في حال حصل نظام إسلامي متطرف على سلاح نووي».

من جهته، كشف موقع «والاه» الإسرائيلي عن طابع الخطّة التي قدمها بينت لبايدن، والتي تتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها ضد إيران لمنعها من مواصلة برنامجها النووي. ونقل المعلق السياسي براك رفيد، عن مسؤول إسرائيلي، قوله إن الخطة يمكن وصفها بـ«الموت بألف جرح»، مشيراً إلى أنها تهدف إلى مواجهة طهران بواسطة قائمة طويلة من الأنشطة الصغيرة، عبر عدد كبير من الوسائل، وضمن الكثير من المستويات، بحيث تكون بديلاً عن «شنّ حملة عسكرية واسعة ودراماتيكية». وأضاف المسؤول: «يتوجب علينا أن نكون فعالين، وأن نضايقهم طوال الوقت، حتى لو استغرق ذلك وقتاً». مشيراً إلى أن بينت أعلن رفضه عودة أميركا إلى الاتفاق النووي، لكن الأميركيين ينطلقون من افتراض مفاده أن هذه العودة لا تزال ممكنة. وبحسب المسؤول، فقد حاول بينت تقديم إسرائيل على أنها باتت البديل عن الولايات المتحدة في المنطقة، زاعماً أنها باتت تقوم بالدور ذاته الذي قامت به الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، معتبراً أن إيران تمثل حالياً الاتحاد السوفييتي. وبحسب المسؤول الإسرائيلي، فقد حثّ بينت بايدن على عدم سحب القوات الأميركية من العراق وسورية، مشيراً إلى أن الوفد الإسرائيلي خرج متفائلاً من إمكانية إبقاء بايدن على هذه القوات.

إلى ذلك، تفاوتت التقديرات في تل أبيب بشأن كلام بايدن والتزامه عدم السماح لإيران بالحصول على سلاح نووي، وحديثه عن «الخيارات الأخرى». واعتبر المعلق العسكري في قناة «13» ألون بن دافيد، أن هذا «أهم شيء يمكن أن يسمعه بينت من بايدن»، فيما أشار معلق الشؤون الخارجية في قناة «كان»، موآف فاردي، إلى أن «الوسائل الأخرى» لا تعني بالضرورة التوجه إلى الخيار العسكري.

وفي إطار التحرك الإسرائيلي، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية، أن كلا من وزير الأمن بني غانتس، ورئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي، أصدرا تعليماتهما بتسريع وتيرة الاستعدادات العسكرية الهادفة إلى تمكن الجيش الإسرائيلي من توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية. من جهته، شدّد رئيس الموساد السابق، تامير باردو، على أن إسرائيل لا يمكنها ضرب المنشآت النووية الإيرانية من دون غطاء وإسناد أميركي. وردا على تصريحات بايدن، اعتبر المرشد الإيراني علي خامنئي أن إدارة بايدن لا تختلف عن إدارة ترامب، فيما اتهم الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، الرئيس الأميركي بتهديد إيران بشكل غير قانوني، ما «يثبت حقّ إيران في الرد بالمثل». إلى ذلك، لم يحظ الشقّ الفلسطيني، بالقدر اللازم من النقاش بين بينت وبايدن، كما بدا أول من أمس. وأكد بايدن أن بلاده لديها «التزام ثابت» بأمن إسرائيل، مضيفاً: «سنناقش أيضاً سبل تعزيز السلام والأمن والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين». وذكر البيت الأبيض أن بايدن أكد على «دعم حلّ الدولتين، وأهمية اتخاذ خطوات لتحسين حياة الفلسطينيين». وبحسب قناة «كان» فقد طلب بينت من بايدن الضغط على مصر لتعزيز إجراءات سدّ منافذ التهريب بين قطاع غزة وشمال سيناء، بزعم أن «حماس» تستخدمها في تجديد ترسانتها من السلاح. كما أن بايدن أكد التزام إدارته بدفع اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية قدما.

خرج بينت متفائلاً لجهة بقاء القوات الأميركية بالمنطقة

وصف مسؤول إسرائيلي خطة ضرب إيران بـ«الموت بألف جرح»

إضاءة

حملة جزائرية لتسلم مطلوبين من الخارج

تسعى السلطات الجزائرية إلى تسريع وتيرة تسلم مطلوبين فارين إلى الخارج، خصوصاً المنتسبين إلى حركتي «رشاد» و«الماك»

الجزائر ـ عثمان لحياني

بدأت السلطات الجزائرية حملة دبلوماسية وجهوداً قضائية لإقناع عدد من الدول التي يقيم على أراضيها عناصر من حركة «الماك» وحركة «رشاد» لتوقيفهم، تمهيداً لتسليمهم للسلطات الجزائرية، وذلك بعد تصنيف الحركتين كتنظيمين إرهابيين. مع العلم أن السلطات نجحت أخيراً في تسلّم مطلوبين فارّين من الخارج. وسلّمت الجزائر إسبانيا، الأسبوع الماضي، قائمة بأسماء مطلوبين ينتمون إلى التنظيمين. واعتقلت مصالح الأمن الإسبانية، العضو في حركة «رشاد» محمد حمالي، الذي كان قد وصل قبل أسبوعين إلى إسبانيا بطريقة سرية. كما تُجري الجزائر اتصالات مع السلطات الإسبانية بقصد تسليم عدد من الناشطين في الحركة، يقيمون على الأراضي الإسبانية، بعضهم وصل عبر قوارب الهجرة السرية.

وتسلّمت السلطات الرقيب في الدرك الوطني محمد عبد الله، بعد ثلاث سنوات من فراره إلى الخارج، ووُجّهت له اتهامات بالنشاط في «حركة إرهابية (رشاد) والمساس بأمن الدولة». ويوم الثلاثاء الماضي، قال وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الجزائرية، إن الجزائر تبذل جهوداً كبيرة مع الأجهزة الدبلوماسية والقضائية والأجهزة الأمنية للتنسيق مع كل الدول التي يقيم على أراضيها مطلوبون لدى القضاء الجزائري، لتوقيفهم والعمل على تسليمهم للجزائر.

وفي السياق نفسه، تلاحظ السلطات الجزائرية أنشطة حركة «الماك» الانفصالية، التي تطالب بانفصال منطقة القبائل، ونجحت قبل أيام في إقناع إدارة القمر الصناعي «عربسات» بوقف بث قناة «تاقبايليت» التابعة لهذه الحركة، بسبب مضمونها الإعلامي ذي النزعة العرقية. وأصدر القضاء الجزائري، يوم الخميس الماضي، مذكرة توقيف دولية في حق رئيس الحركة الانفصالية، فرحات مهني الطي، المقيم في فرنسا، بتهمة «الإرهاب» و«التورّط في قتل وحرق الشاب جمال بن إسماعيل» في 11 أغسطس/آب الماضي، شرقي الجزائر. وتسعى الجزائر إلى استعادة ناشطين معارضين تتهمهم السلطات الجزائرية بالعمل في أحد التنظيمين، والمساس بأمن الدولة ونشر وثائق سرية. ومن بين هؤلاء الصحافي، الضابط السابق في الاستخبارات هشّام عبود، والصحافي عبدو سمار، المقيمان في سويسرا، وأمير بوخرص المقيم في فرنسا، والناشطان العربي زيطوط والسعيد بن سديرة المقيمان في ألمانيا.

وفي 18 مايو/أيار الماضي، قررت السلطات الجزائرية تصنيف حركة «رشاد» وحركة «الماك» كتنظيمين إرهابيين. وحركة «الماك» هي حركة استقلال القبائل (ذات الغالبية من السكان الأمازيغ)، وتُعرف اختصاراً بتلك التسمية، ويقودها المغني، المناضل السابق في الحركة الأمازيغية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فرحات مهني. وتطور مطلب هذه الحركة من الحكم الذاتي إلى الانفصال الكامل لمنطقة القبائل، وتخطى ببعض الأنصار في مدن منطقة القبائل.

كشف لعمامرة عن بذل مزيد من الجهود لاعتقال الفارّين (الأناضول)

وادّعت هذه الحركة تشكيل حكومة منفى، تصف الشرطة الجزائرية بشرطة احتلال، واصدر بدعم من إسرائيل التي زارها مهني جوازات سفر لمناضليها.

أما حركة «رشاد»، فقد أسسها ناشطون ومعارضون وقيادات سابقة في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (محظورة منذ عام 1992) ويقيمون في الخارج، أبرزهم مراد دهينة، ويحيى مخيوبة، إضافة إلى بعض الناشطين البارزين على مواقع التواصل، ممن يحظون بدعم قناة تبث من لندن (المغاربية)، كالدبلوماسي الهارب، العربي زيطوط.

وتشمل الجهود الجزائرية ملاحقة شخصيات ووزراء سابقين وعسكريين فارين، مطلوبين لدى القضاء الجزائري، بينهم وزير الصناعة السابق عبد السلام بوشوارب، الذي يتنقل بين لبنان وفرنسا، والقائد السابق لجهاز الدرك الوطني غالي بلقصير، الذي يتردد أنه لجأ إلى فرنسا ومنها إلى إحدى الدول الصغيرة في أوروبا، وعدد من رجال الأعمال الفارين، بينهم فريد بجاوي، نجل شقيق وزير الخارجية الأسبق، محمد بجاوي. وفي مارس/ آذار الماضي، أصدرت الحكومة الفرنسية قانوناً نُشر في الجريدة الرسمية، دخلت بموجبه اتفاقية تسليم المطلوبين الموقعة بينها وبين الجزائر حيز التنفيذ. وكانت فرنسا والجزائر وقعتا، في يناير/كانون الثاني 2019، على اتفاقية تعاون جديدة تتعلق بتسليم المجرمين بين البلدين، ووقع الاتفاقية وزير العدل الجزائري حينها الطيب لوح، ونظيرته الفرنسية، نيكول بيلوبيه. وتسمح الاتفاقية بإجراءات «انسيابية في المبادلات وتسهيل تنفيذ بعض طلبات تسليم المجرمين، مع ضمان احترام المبادئ الأساسية للبلدين».

تقرير

أزمة الصين أميركا

حوارات صغيرة لا تلجم الخلافات العميقة

لم تنجح كل الاتصالات والحوارات بين الصين والولايات المتحدة في لجم الخلافات العميقة والمتعددة بين الجانبين، رغم تعدّد المتحاورين سياسياً وعسكرياً، في ظلّ أزمتي تايوان وكورونا

منذ تولّيه منصبه في 20 يناير/ كانون الثاني الماضي، كرّس الرئيس الأميركي جو بايدن هدفاً أساسياً له في عهده: مواجهة الصين وروسيا. وإن كانت العلاقة مع الثانية متشعبة سياسياً، إلا أن العلاقة مع الأولى تحمل أبعاداً اقتصادية وتقنية وتجارية، أكثر منها سياسية. وعلى الرغم من توضيحه سلّم الأولويات، إلا أن بايدن ترك أبواباً خلفية للتواصل مع الصينيين، غير أن تعدّد الاتصالات لا يكفي للجم الخلافات المتعددة، من بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية إلى الملفات المتعلقة بشركة «هواوي» والجيل الخامس. وتبدو إدارة بايدن أقرب إلى اعتماد السياسة المتشددة تجاه الصين، التي أرساها الرئيس السابق، دونالد ترامب، مع ذلك يُظهر الجانبان محاولات لتكثيف التواصل.

آخر تلك المحاولات، كان إعلان مايكل تشيس نائب مساعد وزير الدفاع أوستن لويد لشؤون الصين، مساء أول من أمس الجمعة، أنه أجرى اتصالات مع نائب مدير مكتب الجيش الصيني للتعاون العسكري الدولي الميجر جنرال هوانغ شوبنغ، الأسبوع الماضي، في أول اتصال عسكري من نوعه منذ تسلّم بايدن مهامه. وكشف مسؤول أميركي، لوكالة «رويترز» أن تشيس ركز في حديثه على «إدارة الأزمات والمخاطر» مع المسؤول الصيني. وجاءت الاتصالات العسكرية بعد محطتين سياسيتين. في الأولى عُقد لقاء واسع في 18 ـ 19 مارس/آذار الماضي، في أنكوراج - الاسكا الأميركية بين وفد أميركي برئاسة وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، ووفد صيني بقيادة وزير الخارجية، وانغ يي، ورئيس الشؤون الخارجية يانغ جيه تشي. ولم يخرج اللقاء، الأول من نوعه في عهد بايدن، بنتائج إيجابية، فالتناحر المرير العلني أكد عدم وجود أرضية مشتركة تذكر بين البلدين، من أجل إعادة ضبط العلاقات التي تدهورت إلى أدنى مستوى منذ عشرات السنين.

واعتبر بلينكن في افتتاح الاجتماع، أن تصرفات الصين «تهدد النظام القائم على القواعد والذي يضمن الاستقرار العالمي»، بينما توعد يانغ، وهو أعلى مسؤول دبلوماسي في الحزب الشيوعي الصيني باتخاذ «إجراءات حازمة» ضد «التدخل الأميركي»، داعياً إلى «التخلي عن عقلية الحرب الباردة (1947 . 1991)». ووصف المسؤول الدبلوماسي الصيني بلينكن بأنه «متعجرف»، متهماً إياه بإجراء استعراض قوة أمام الكاميرات في القاعة. وأضاف يانغ: «كان من الأجدى بي حين دخلت هذه القاعة أن أذكر الجانب الأميركي بضرورة التنبه لنبرته حيالنا في الكلمات الافتتاحية، لكنني لم أفعل»، وفق الترجمة الأميركية للتصريحات التي أدلى بها بالصينية، والتي نقلتها وكالة الصحافة الفرنسية. وتساءل: «أليست هذه نوايا الولايات المتحدة، التي تريد التحدث إلى الصين بطريقة متعجرفة من موقع قوة؟».

جرت اتصالات عسكرية بين بكين وواشنطن الأسبوع الماضي

في المحطة الثانية، زارت نائبة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان، العاصمة الصينية بكين، في أول زيارة لمسؤول أميركي في إدارة بايدن. ولم تكن الزيارة ناجحة، بعد تكرار شيرمان ثلاثة ثوابت أميركية. الثابت الأول، المخاوف من وضع حقوق الإنسان بشأن «مناهضة الديمقراطية في هونغ كونغ، والجرائم ضد الإنسانية في إقليم شينجيانغ، والانتهاكات في التيبت، وتقييد حرية الصحافة ووسائل الإعلام»، وفق بيان الخارجية الأميركية في حينه. أما الثابت الثاني، فتمحور حول قضايا المواطنين الأميركيين والكنديين المحتجزين في الصين أو الممنوعين من مغادرتها. وتعلق الثابت الثالث، بإبداء المسؤولة الأميركية مخاوفها من «عدم رغبة الصين في التعاون مع منظمة الصحة العالمية والسماح بإجراء تحقيق في المرحلة الثانية من أصل منشأ فيروس كورونا».

موضوع كورونا عاد إلى الواجهة أخيراً، بعد أن أبدت وكالات الاستخبارات الأميركية، مساء أول من أمس الجمعة، اعتقادها بأنه لم يتم تطوير الفيروس كسلاح بيولوجي، مع أنها ظلّت منقسمة حيال فرضية تسرّبه من المختبر. واعتبرت أنه لم يكن لدى المسؤولين الصينيين معرفة مسبقة عن الفيروس. لكن بايدن شدّد على أن يكون «تخفي معلومات حيوية» تتعلق بمنشأ الفيروس كورونا، معتبراً في بيان صادر مساء الجمعة أن «هناك معلومات مهمة حول منشأ هذا الوباء موجودة في جمهورية الصين الشعبية، لكن منذ البداية عمل المسؤولون الحكوميون في الصين على منع المحققين الدوليين وأعضاء مجتمع الصحة العامة العالمي من الوصول إليها». وأضاف «حتى يومنا هذا، تواصل جمهورية الصين الشعبية رفض الدعوات للشفافية وتقوم بحجب المعلومات، على الرغم من أن الخسائر الناجمة عن هذا الوباء مستمرة بالارتفاع». وانتقدت الصين عبر سفارتها في واشنطن، تقرير أجهزة الاستخبارات ودافعت عن تعاطيها مع الوباء وتحقيق المنظمة. وذكرت في بيان أن «تقرير أجهزة الاستخبارات الأميركية يكشف أن الولايات المتحدة عازمة على اتباع المسار الخاطئ المتمثل بالتلاعب السياسي». وأضافت أن «تقرير أجهزة الاستخبارات يستند إلى فرضية أن الصين مذنبة، وهذا فقط لجعل الصين كبش فداء».

وفي موازاة الحوارات المتقطعة، ظلّت الملفات الخلافية مهيمنة على العلاقات بين الجانبين، فقد احتجّت وزارة الدفاع الصينية، أمس السبت، على مرور سفينة حربية تابعة للبحرية الأميركية وزورق لخفر السواحل عبر المياه بين الصين وتايوان. ووصف بيان نشر على موقع الوزارة على الإنترنت الخطوة بـ«الاستفزازية»، معتبراً أنها تظهر أن الولايات المتحدة هي أكبر تهديد للسلام والاستقرار وخلق مخاطر أمنية في مضيق تايوان، معرباً عن «معارضة شديدة وإدانة شديدة». من جانبها، أكدت البحرية الأميركية أن المدمّرة «كيد» التي تعمل بالصواريخ الموجهة والسفينة (زورق لخفر السواحل) «مونرو»، أبحرا عبر المضيق يوم الجمعة في المياه الدولية. وجاء في بيان صادر عن الأسطول السابع للبحرية الأميركية، ومقره اليابان، أن «العبور القانوني للسفن عبر مضيق تايوان، يظهر التزام الولايات المتحدة بحرية الملاحة والتنقل بين المحيطين الهندي والهادئ». وينظر إلى مثل هذه التدريبات على أنها تحذير للصين، التي أجرت تدريبات في الفترة الأخيرة بالقرب من تايوان، ولم تتخلّ عن نيتها في استخدام القوة إذا لزم الأمر للسيطرة على الجزيرة.

(رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس)

انتقدت الصين تقرير الاستخبارات الأميركية حول نشأة كورونا

شرق غرب

البيرو: حكومة كاستيو تنال ثقة البرلمان

منح البرلمان البيروفي، الذي تُهيمن عليه المعارضة اليمينية، الثقة لحكومة الرئيس اليساري بيدرو كاستيو، الذي اجتاز بذلك أول اختبار سياسي له منذ انتخابه في يوليو/ تموز الماضي. وحصلت حكومة غيدو بيندو على 73 صوتاً مؤيداً، مقابل 50 صوتاً معارضاً، فيما اعتبر كاستيو أن «البحث عن إجماع سيسمح لنا بالحكم مع الشعب من أجل تطوير سياسات عامة ذات طابع اجتماعي».

(فرانس برس)

مالي: رفع القيود عن رئيسين انتقاليين

أعلنت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجمعة، أن سلطات مالي رفعت «كل الإجراءات التقييدية» المفروضة على الرئيس السابق ورئيس الوزراء الانتقاليين، با نداو ومختار وان، اللذين أطاحهما الجيش في 24 مايو/ أيار الماضي وفرض عليهما إقامة جبرية. ورحّبت اللجنة المشكّلة لمتابعة الانتقال بعد الانقلاب العسكري الأول (أغسطس/ آب 2020) بالقرار، فيما أعرب مختار وان عن سعادته «لاستعادة حق التنقل» بحرية.

(فرانس برس)

«التغيير والوفاق» في تشاد ترحب بالحوار

أعلنت جبهة التغيير والوفاق في تشاد، التي تقف وراء تمرد دام وقع العام الحالي، استعدادها للمشاركة في حوار وطني اقترحه الرئيس المؤقت محمد إدريس ديبي. ورحبت الجماعة المتمركزة في ليبيا والتي تبنت قتل الرئيس إدريس ديبي في إبريل/ نيسان الماضي بدعوة الحوار، مؤكدة أنه «إذا كانت هناك مبادرات سلمية لبناء تشاد ديمقراطية جديدة تخلو من الديكتاتورية والمصادرة المطلقة للسلطة، فإننا ننضم إليها».

(رويترز)

تونس: حراك لإنهاء الوضع الاستثنائي

بذور انتفاضة في وجه سعيّد

بدأت ترتفع الأصوات في الداخل التونسي اعتراضاً على قرارات الرئيس قيس سعيّد، لجهة تمديد العمل بالفصل 80 من الدستور بصورة استثنائية

تونس ـ **وليد التليلي**

بدأت منظمات وأحزاب وشخصيات تونسية كثيرة تخرج عن صمتها، متجاوزة حالة الشلل التي أصابتها طيلة الشهر الماضي. وفيما يستبسل الرئيس قيس سعيّد في الدفاع عن خياراته وقراراته في الداخل والخارج، معتبراً أنه ليس انقلابياً ويتحرك وفق الدستور، تتكثف مواقف القضاة والمتخصصين في القانون الدستوري، مصرّة على أن ما أقدم عليه هو انقلاب لا غبار عليه، وأنه نسف الفصل 80 من الدستور واستحوذ على السلطات، مثلما ذهب إلى ذلك القاضي أحمد صواب في تصريح صحافي.

وصدرت مواقف مكثفة خلال الأيام الماضية تدافع عن الحريات وحقوق الإنسان ومكاسب الثورة، وتشدد على عدم التفرد بالسلطة وتدعو إلى توضيح خريطة الطريق وكشف نوايا الرئيس. في المقابل، هناك انطباع عام بأن ردود الفعل، منظمات وطنية وأحزاباً، كانت مخيّبة ولم ترق إلى مستوى الخطورة التاريخية التي تواجهها البلاد، وحجم الخسارة الكبير الممكنة إذا تواصل الوضع على ما هو عليه.

وتصاعدت في الآونة الأخيرة دعوات متعددة لخلق حراك وطني يدافع عن المكسب الديمقراطي ويحذر من الانحراف بالتجربة التونسية، وأطلق النائب عن التيار الديمقراطي، عياشي زمال، صيحة بسبب هذا الصمت الغريب والتردد والغموض. والعياشي هو رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية بالبرلمان، وسأل في حديثٍ لـ«العربي الجديد»: «لماذا اليوم وبعد مرور شهر على 25 يوليو/ تموز الماضي، كل هذا التردد والغياب للأحزاب السياسية ورؤسائها عن الإدلاء بمواقفهم؟ لم نر مواقف النواب ولا المنظمات، لا من اتحاد رجال الأعمال برغم منع عدد منهم من السفر ولا من اتحاد الشغل لموقف واضح». وقال: «هل إننا جميعاً متورطون إلى هذا الحد في الفساد، أو هو بسبب الخوف أم الانتهازية التي تنتظر من سينتصر لتلتحق به؟».

وأشار إلى أنه في غضون ذلك «تونس بلا حكومة منذ شهر والمحافظات بلا محافظين، والإدارة تقريباً مشلولة، وهي بوجود الحكومة والمسؤولين لم يكن مردودها جيداً فكيف اليوم؟ مصالح الناس تعطلت وهناك إهدار للمال العام بإغلاق أبواب الحكومة لشهر كامل، ويتواصل الوضع كأن شيئاً لم يكن». وتابع زمال: «تساءلت أيضاً عن الهيئات الدستورية التي تكلف المجموعة الوطنية ملايين الدنانير ودورها الأساسي حماية المسار وحماية الديمقراطية، ولكنها اليوم بقيت صامتة، فهل هذا كله بسبب الصدمة منذ 25 يوليو؟».

وشدّد على وجوب تقديم «المنظمات والهيئات مواقفها بوضوح، وأن نحل الوضع داخلياً قبل التدخل الخارجي بعد تزايد المواقف المنظمات الخارجية في الفترة الأخيرة»، داعياً إلى «تحرك المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني، القوي في تونس، والمنظمات الوطنية. علينا جميعاً أن نتحرك».

وتمنى «أن ينجح الرئيس، لأن في ذلك نجاحاً لتونس، ولكن أعتقد بشكل راسخ أنه لا يستطيع وحده فعل ذلك، لأن المسؤولية جسيمة وكبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي». وأشار إلى أنه «منذ 25 يوليو سجلنا أكثر من 4500 وفاة بوباء كورونا، ولم نسمع الأطباء والإعلام يتحدث عن ذلك، رغم تقدمنا في مسألة التلقيح». وحذّر زمال مما سماه «صمتاً مريباً»، مبدياً خشيته من «أن يصبح الوضع صعباً وتسوء الأمور، بالنظر إلى وضع المنطقة المتوتر ككل، في الجوار الليبي والجزائري والمغربي».

وتابع: «نلاحظ عودة تشكّل المحاور من جديد من خلال زيارات قيادات عليا من الإمارات إلى تركيا وقطر، وبعض الشركات التي حولت مقراتها من الإمارات للسعودية. هناك تحوّلات في المنطقة لا يجب أن تكون تونس جزءاً منها، ولا يجب أن ندخل في سياسة المحاور». واعتبر أن «الأحزاب غائبة كلياً وليس لدينا أحزاب ولا نخب سياسية، ولا وجود لحوارات عميقة وحقيقية بين النخب في الإعلام حول القضايا الحقيقية».

يخشى التونسيون تدهور الأوضاع أكثر في البلاد (الأناضول)

دعوات لفصل تونس عن سياسة المحاور في الإقليم المغاربي

بدوره، اعتبر مؤسس الحزب الاشتراكي التقدمي، الذي أصبح الحزب الجمهوري بعد الثورة، أحمد نجيب الشابي، أن التشاور شمل أحزاب التيار الديمقراطي، وآفاق تونس، والجمهوري، والتكتل، وحزب أمل، وشخصيات مستقلة، واتحاد الشغل. وأضاف في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «التحول الذي حصل لم يكن منتظراً، واليوم هناك استفاقة وبداية تشكّل موقف، لأن التخلص من الماضي لا يكفي، إذ يجب أن نعرف إلى أين نسير في المستقبل». وأكد أنه «من الواضح أننا في الطريق الخطأ وفي طريق الحكم الفردي بعد تجميد البرلمان وحل الحكومة وإقصاء القضاء أو محاولة توظيفه. وهناك شخصيات وطنية موقوفة بسبب تدوينات وجرائم رأي، بقطع النظر عن المضمون، إلى جانب الاعتقالات العشوائية والمنع من السفر، وكل هذا مقلق ويدفع الناس للتعبير عن تخوفاتهم وقلقهم».

واعتبر الشابي أن «هناك تخبّطاً من الجهة المقابلة من قبل رئاسة الجمهورية، فلا أحد يعلم ما هي الخطوات التالية»، معتبراً أن «الزيارات الفجائية التي يقوم بها الرئيس لمخازن تجميع المواد الغذائية لا تقوم مقام سياسة اقتصادية واجتماعية، مع الوضعية المالية المعقدة لتونس». وأضاف «تأخرنا عن صرف الاعتمادات لشهر أغسطس/ آب الحالي والإشكالية الكبرى ستكون في شهر سبتمبر/ أيلول المقبل، والدولة تتجه إلى الاستدانة من السوق الداخلية، وهذا خطر كبير». ولفت الى أن «السياسات الحالية لا تشجع أصحاب المؤسسات على الاستثمار». وشدّد على أنه «لا بدّ من حكومة إنقاذ وطني حقيقية تحظى بالثقة وتتمتع بالكفاءة، والتشاور حول إصلاحات النظام السياسي والانتخابي وعرضها على الاستفتاء، وتنظيم انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومن يختاره الصندوق هو الفائز ونقبل به». ويتحدث البعض عن بداية مراجعات في الأوساط السياسية التونسية، حتى في صفوف مساندي سعيّد. ويعتبر الوزير الأسبق محمد عبّو، مؤسس حزب التيار الديمقراطي، من أكبر داعمي سعيّد، ومن بين الداعين بوضوح إلى تفعيل الفصل 80 قبل 25 يوليو. لكن بعد قرار سعيّد تمديد الحالة الاستثنائية، كتب عبّو على صفحته في «فيسبوك»: «رئيس الجمهورية إلى حد الآن يصرح بأنه يعمل في حدود الدستور، وبعض التونسيين لا أعرف من أين جاؤوا بكل هذا الاستهتار يدفعونه إلى تعليق العمل بالدستور على أساس أنه سبب مشاكلنا وتخلف مسارنا وعلى أساس أن تعليق الدستور جائز. هناك نخبة أن تدفعه إلى المجهول وإلى استبدال الشرعية بفرض أمر واقع بالقوة وإلى خيانة يمين أداه».

وتتجه الأنظار إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، بحكم ثقله التاريخي والشعبي والسياسي. وقال المتحدث الرسمي باسم الاتحاد سامي الطاهري إن قرارات سعيّد بتمديد العمل بالأحكام الاستثنائية لم تفاجئ المنظمة وكان الأمر متوقعاً، مشيراً في حديثٍ لـ«العربي الجديد» إلى أن «المنظمة تتريث قبل الإعلان عن أي موقف رسمي بشأن الأزمة السياسية في البلاد». وأكد أن الاتحاد لا يزال متمسكاً بإنهاء العمل بالأحكام الاستثنائية، وذلك بالمرور إلى مرحلة أكثر وضوحاً، رافضاً القرارات التي تمدد وضع الترقب أو الانتظار.

ورأى الطاهري أن «الأيام الـ30 التي مضت منذ إعلان سعيّد تجميد البرلمان وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي لم تكن كافية لتوضيح الرؤية للمرحلة القادمة، لا سيما بشأن مصير البرلمان والقانون الانتخابي ومصير العمل بأحكام الدستور الحالي أيضاً». واعتبر أن «هذه المسائل كان بالإمكان التشاور حولها». وأضاف أن «الاتحاد العام التونسي للشغل لا يزال متشبثاً بخريطة الطريق رغم استهزاء الرئيس سعيّد بها»، معتبراً أن «الحلول التي ستطرح عبر خريطة الطريق ستكون شمولية وعملية سياسياً وقانونياً». وقال إن «غياب مخاطب حكومي رسمي في الوقت الحالي يؤجّل كل التحركات النقابية أو المطالب التي يمكن أن يقدمها الاتحاد العام التونسي للشغل، من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين أو إنقاذ الوضع الإقتصادي في البلاد». ولفت إلى أن «عدم تعيين رئيس حكومة وغياب برنامج حكومي يضع الاقتصاد في مواجهة المجهول ويزيد من تعقيد الوضع التونسي». وحذّر من توسّع ما وصفه بـ«الثقب الأسود «الذي قد يبتلع كل يوم جسماً جديداً، ويزيد في الهشاشة وينفر المستثمرين من مناخ الأعمال ويؤدي إلى انفجار اجتماعي جديد يهدد البلاد».